الإمارات العربية المتحدة: من إمارات مهددة بالزوال إلى فاعل إقليمي

UAE from a Country Threatened by Disappearence to a Regional Actor

لوهاب حدرباش

جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، louhab.haderbache@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/03 تاريخ القبول: .2022/05/04 تاريخ النشر: .2022/06/06

ملخص:

تتبّع المقال مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية منذ نشأتها حيث كانت دولة ضعيفة إلى غاية احتفالها بخمسينيتها، وذلك بهدف اكتشاف سر تحقيق التنمية الاقتصادية وتحولها إلى فاعل إقليمي. وقد اِستُهل المقال باستعراض أهم الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة خاصة الطبيعية، ليركز على أهم ميزة لهذا الاقتصاد وهو التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومتكامل، تجاوزت فيه الإرادات خارج قطاع المحروقات الإرادات النفطية. وقد أضحى الناتج المحلي الخام والميزان التجاري للإمارات أهم المؤشرات الدالة على ذلك. لتختتم الدراسة باستعراض إستراتيجية الإمارات الزراعية التي وجدت بديلا لضعف مقومات الزراعة الداخلية بشراء أراضى في دول أخرى أو استئجارها، فكان من نتائج ذلك أهمية توظيف السياسة الخارجية لخدمة مصالح الدولة القومية، وعلى رأسها وضع حد لأزمة الأمن الغذائي كهدف أولي ثم دق أبواب الأسواق الدولية كدولة مصدرة للمنتجات الزراعية.

كلمات مفتاحية: الإمارات العربية المتحدة 01، الدخل النفطي 02، الدخل خارج قطاع المحروقات 03، الأمن الغذائي 04، شركة دبي العالمية للموانئ 05

Abstract:
The article follows the UAE's economic procession from its founding to its fiftieth anniversary, with the aim of discovering the way the country followed to realize economic development, and playing the role of a regional actor. The article started by reviewing the most important economic potentials of the State, especially natural ones in order to focus on the most important feature of this economy, and to explain the transition from a rent economy to a diversified, balanced and integrated one in which non-oil production exceeds oil one, as mentioned by the components of GDP and foreign trade were the most important indicators. The study concludes that the review of the UAE agricultural strategy has found alternatives to internal agriculture by acquiring or renting land in other countries, the fact that shows the importance of employing foreign policy to serve the national interests of the State, which has ended the food crisis and become an international food provider.

KeKeywords: UAE 01; Oil Income 02; Non-Oil Income 03; Food Security 04; Dubai World Ports Company 05

المؤلف المرسل: لوهاب حدرباش

1. مقدمة:

يقع الخليج العربي في منطقة جغرافية تتوسط العالم، يطغى عليها المناخ الصحراوي الحار والجاف طول السنة، تنفرد لوحدها بما يزيد عن 60% من مخزون النفط العالمي، وهو ما جعل دوله تصنف ضمن الدول الأكثر غنى في العالم بفضل عائدات الصادرات من تلك الثروات بالعملة الصعبة.

غير أن غنى الدول بالثروات النفطية الباطنية لا يضمن نجاح الجهود التنمية، إذ سرعانما تدخل العديد من الدول في دوامة الاقتصاد الريعي، وتتحول النعمة إلى نقمة بعدما يصاب اقتصادها بتداعيات " المرض الهولندي Dutch Disease "، والذي تتمثل أعراضه في ضعف القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات، والاعتماد على قطاع أو مورد أولي وحيد، وكنتيجة لذلك يرتفع مؤشر سعر الصرف

الحقيقي مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخارجي في البلد ويتسبب في هروب المستثمرين إلى بلدان توفر لهم الظروف المثلى للاستثمار. وقد عرف الاقتصاد الهولندي هذا المرض مع نهاية الخمسينيات من القرن الماضي بعدما تحول من اقتصاد متنوع ومتوازن يعتمد على كل القطاعات إلى اقتصاد قائم فقط على إيرادات قطاع المحروقات بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال. ولعل هذا المرض من بين الأسباب التي جعلت معظم الدول النفطية تتخبط في مشكلة غياب التنمية الحقيقية وتأخر الإقلاع الاقتصادي.

غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من بين الاستثناءات القليلة التي استطاعت الانفلات من المرض الهولندي، إذ انتقلت في وقت وجيز من إمارات صغيرة كانت مهددة بالزوال إلى دولة مؤثرة في محيطها الإقليمي، وهذا هو الموضوع الذي يتناوله هذا المقال إذ يحاول الإجابة عن **المشكلة البحثية** التالية:

– كيف استطاعت الإمارات العربية المتحدة تحقيق الوثبة والتحول من دولة فقيرة إلى أغنى دول العالم في وقت وجيز؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم وضع **الفرضيتين** التاليتين:

1- كلما تنوعت مصادر دخل الدولة كلما استطاعت التقليل من حدة الأزمات الاقتصادية والمالية.

2- كلما نشطت السياسة الخارجية للدولة كلما أسهمت في تحقيق التنمية المنشودة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح سبل الخروج من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع أو اقتصاد حقيقي يخلق الثروة والقيمة المضافة، ولا يعتمد على إيرادات ما يجود به باطن الأرض فقط، بحيث هناك العديد من الدول التي تمتلك كل شروط الإقلاع الاقتصادي إلا أنها تعاني من أزمات حادة، وتفتقر شريحة واسعة من مواطنيها لشروط الحياة الكريمة. كما تهدف الدراسة أيضا إلى توضيح الدور الذي يفترض أن تلعبه السياسة الخارجية للدولة لتكون موردا أساسيا لخزينة الدولة ومصدرا لتمويل برامج سياستها العامة.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته – كخطوة أولى – على استطلاع ما كتب حول دولة الإمارات لاستكشاف الموضوع وجمع البيانات وتصنيفها ثم تحليلها، وباعتبار أن الدراسة تناولت موضوعا ذا طابع اقتصادي فقد تم الاعتماد على التحليل الكمي، مع توظيف المنهج المقارن في مقارنة الوضع بين مرحلة كانت فيها دولة الإمارات مهددة بالزوال والمرحلة التي صارت نموذجا للتجارب التنموية الناجحة. أما بخصوص مقتربات الدراسة فإنه تم استخدام النموذج العقلاني في السياسة الخارجية الذي يقوم على فكرة أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي للسياسة الخارجية، إضافة إلى توظيف المقاربة الجيوبولتيكية من خلال ربط الأقاليم بمصالح الدول وأطماعها.

2.تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد دولة الإمارات العربية بشكلها الحالي من الدول الحديثة جدا حيث تجاوز عمرها بسنة فقط نصف قرن، فبعد أن أعلنت بريطانيا عام 1968 بقرب نهاية تواجدها بالمنطقة سارعت إمارات المنطقة إلى التفكير في كيفية تأمين استمرار وجودها، وهذا ما سيتم تناوله خلال هذا العنصر.

1.2 قرار بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي:

أعلنت الحكومة البريطانية في 16 جانفي 1968 – على إثر الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها – عن اعتزامها سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام 1971م. ويعود تواجد هذه القوات في منطقة الخليج العربي إلى أواخر القرن السادس عشر بعد نجاحها في وضع حد للسيطرة البرتغالية على مياه هذا الخليج، في حين ثبّتت تواجدها في الإمارات العربية بعد نجاح حملتها ضد القواسم بتاريخ 9 ديسمبر 1819م، وفرض معاهدة السلام عليهم سنة 1820م. (**العيدروسي، 2002، الصفحات 25-26**)

وبداية من عام 1835م فرضت بريطانيا جملة من الاتفاقيات على شيوخ المنطقة أسمتها باتفاقيات الهدنة البحرية، ومنها جاءت تسمية المنطقة باسم الساحل المهادن أو المتصالح أو ساحل الهدنة البحرية، والذي عرفت به حتى سنة 1971 لتستبدله باسم الإمارات العربية المتحدة. وكانت

حماية مصالح شركة الهند الصينية الدافع الرئيسي الذي كان وراء إقدام بريطانيا على فرض سيطرتها على مياه الخليج العربي، بهدف مراقبة الطرق التجارية ووضع حد لنشاط القراصنة قرب موانئ المنطقة, وعلى إثر الهجمات المتتالية على المنطقة وتدمير عدة موانئ على غرار ميناء رأس الخيمة سنة 1820م، ضعفت قوة شيوخ القبائل فأذعنوا لقوة بريطانيا التي أجبرتهم على توقيع تلك الاتفاقيات،وهكذا فرضت بريطانيا وصايتها على هذه الإمارات إلى غاية انسحابها من هناك. **(Bourgey, 2009/2, p. 93)**

2.2 التجربة الاندماجية وتبني النظام الفيدرالي

تعود جذور التجربة الاندماجية الإماراتية إلى عام 1905 حينما دعا " زيد بن خليفة " لاجتماع في دبي لمناقشة المنازعات الإقليمية، ومحاولاته العديدة لإقامة دولة اتحادية يكون بإمكانها مواجهة الاستعمار البريطاني، ليعيد الكرة قاضي رأس الخيمة في الثلاثينيات من القرن الماضي عندما شجع حكام إمارات الساحل على الاتحاد، غير أن جهوده لم تكلل بالنجاح، ثم تجددت الفكرة بعد ظهور النفط في قطر والكويت والبحرين في الأربعينيات من القرن الماضي. **(العيدروسي، 2002، صفحة 41)**

والجدير بالذكر أن عدم نجاح فكرة الاندماج آنذاك كانت بسبب عامل الاستعمار الذي عرقل الفكرة، إلى جانب غياب فكرة الحاكم بالمفهوم المعاصر إذ كان يسيطر على المنطقة التنظيم القبلي، لكن سرعان ما غيرت بريطانيا موقفها من فكرة الاندماج مع النصف الثاني من القرن العشرين، إذ شجعتها خوفا من انقضاض القوى المجاورة عليها أو تبني النظام السياسي للنهج الاشتراكي في وقت الصراع الإيديولوجي بين الغرب الذي تنتمي إليه، والشرق المتمثل في الإتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية التي معه. **(العطار، 2009، الصفحات 307-308)**.

في الواقع مرّ الإتحاد الإماراتي قبل شكله الحالي بعدة أشكال، فلقد أعلن حاكما أبو ظبي ودبي بتاريخ 18 فيفري 1968 عن قيام إتحاد بين الإمارتين، لتنضم إليهما ب باقي الإمارات الأخرى (الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة وأم القيوين) تاريخ 27 فيفري 1968، إضافة إلى قطر والبحرين، الأمر الذي

رحبت به كل من العربية السعودية والكويت. غير أنه وبسبب الخلاف حول الزعامة لم يعمر الاتحاد طويلا، حيث دعت إمارة أبو ظبي إلى تشكيل إتحاد يتكون من سبعة إمارات والتخلي عن قطر والبحرين، لذا اجتمع أمراء الإمارات السبع بتاريخ 18 أوت 1971 وأعلنوا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أقروا لها دستورا بدأ العمل به منذ 2 ديسمبر 1971، ترأسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حتى وفاته سنة 2004، ليحل محله ابنه خليفة بن زايد آل نهيان. (**المجيد، 2017، صفحة 1112**)

وبالنظر إلى مساحة أبو ظبي التي تقدر بـ 67340 كم والتي تشكل نسبة 80,55**%** من المساحة الإجمالية للدولة المقدرة بـ83600 كم، وغناها بالمحروقات عاد لها منصب رئيس الإتحاد، في حين كان منصب نائب الرئيس لإمارة دبي، وقد استولت الإمارتين على أهم الحقائب الوزارية كالوزارة الأولى، والدفاع والمالية والداخلية والشؤون الخارجية. هذا رغم أن الدستور لم ينص على ذلك صراحة حيث ورد في المادة 51: " ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد، من بين أعضائه، رئيسا للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد..." (**المتحدة، 1971، الصفحات 9-10**).

وقد تبنى الإتحاد النظام الفيدرالي حيث منح لكل إمارة الاستقلالية في تسيير مواردها وثرواتهاحسب إذ نصت المادة 23 من الدستور السالف الذكر على أن الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة. ووفقا لنص هذه المادة، فإن الدولة الاتحادية لا تملك أي موارد ذاتية، وتتشكل مصادرها المالية من اشتراكات كل إمارة حسب الحصة المالية المتفق عليها حسب نص المادة 127 من ذات الدستور والتي يحددها قانون الميزانية.

3. الإمكانات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

يعد العنصر الاقتصادي واحد من بين العناصر المهمة المحددة لقوة الدولة، ومن بين محددات هذا العنصر توفر الدولة على الموارد والثروات الأولية الضرورية للصناعة، وعلى رأسها المحروقات، ويليها قدرات الدولة الإنتاجية التي تحقق لها الاستقلالية وعدم التبعية للخارج.

1.3 الإمكانات الطبيعية:

تقع دولة الإمارات العربية بين خطي طول 51° و31,56° شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض 23° و30,26° شمال خط الاستواء، وتبلغ مساحتها حوالي 85 ألف كم^2 أغلبها في إمارة أبو ظبي، وهي دولة ساحلية تطل على الخليج العربي بساحل يقدر بـ644 كم، وخليج عمان على طول90 كم (**المجيد، 2017، صفحة 1111**). وهو ما يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة في موقع استراتيجي، تتوسط العالم وعلى مقربة من أهم معابر التجارة البحرية العالمية كمضيقي هرمز وباب المندب، وهو ما تبينه الخريطة رقم 1.

الخريطة 1: موقع الإمارات العربية المتحدة

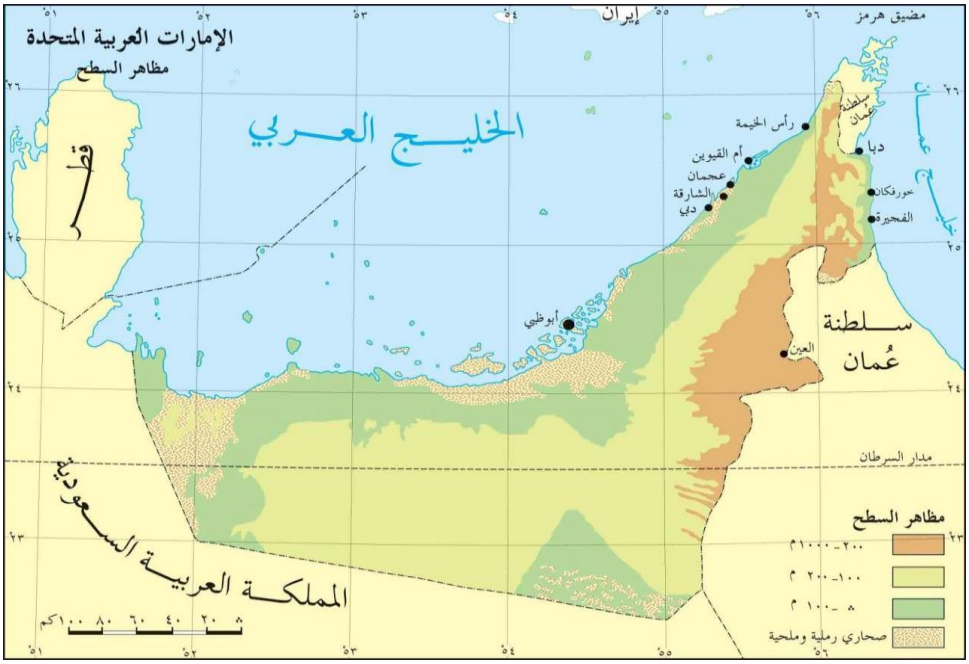

المصدر: خريطة الإمارات العربية المتحدة https ://gawlah.com

يتضح من الخريطة أعلاه أن دولة الإمارات تنقسم جغرافيا إلى أربعة مناطق هي الساحل، الصحراء، المنطقة الجبلية، ومنطقة وادي البطين على ساحل خليج عمان، ويحتل إقليم الصحراء ثلثي المساحة الإجمالية التي تعد امتدادا لصحراء الربع الخالي، لذلك يسيطر على الإقليم المناخ الصحراوي الحار والجاف وصيف يمتد من شهر ماي إلى شهر أكتوبر، تتراوح فيه درجة الحرارة خلال النهار بين 38°

و45° مع رطوبة عالية تصل إلى 95%. أما فصل الشتاء الذي يمتد من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل فيكون الطقس فيه معتدلا. وقد أثر المناخ سلبا على كمية تساقط الأمطار في الإمارات العربية المتحدة، إذ يتراوح المعدل بين 80 إلى 100 مم سنويا فقط، ويتم تسجيل أكبر نسبة تساقط في إمارة رأس الخيمة الساحلية إذ تتراوح بين 250 إلى 300 مم سنويا. (**لوتسكييفيتش، 1985، صفحة 10**)

والنتيجة أن الظروف الطبيعية غير ملامة تماما للنشاط الزراعي في ها البلد الذي يعاني من عدة مشاكل كقلة المياه، وارتفاع درجة الحرارة ونسبة الرطوبة، وزيادة نسبة الأملاح في التربة، مما أدى إلى تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث كانت تتراوح بين 40 إلى 50 ألف هكتار عام 1971، أي ما يعادل 0,59 % من المساحة الإجمالية للدولة. (**لوتسكييفيتش، 1985، صفحة 10**) وتبقى حصة هذا القطاع ضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز 0,8% سنة 2017. الأمر الذي دفع بالسلطات إلى البحث عن الحلول خارج إقليمها، وهو ما سنعالجه لاحقا.

2.3 الموارد الأولية:

يزخر باطن أرض الإمارات العربية المتحدة بكميات هائلة من مختلف الموارد الطبيعية، ويأتي على رأسها الغاز والبترول اللذان يشكلان العمود الفقري للثورة الصناعية، وقد تم اكتشاف النفط أول مرة في إمارة أبو ظبي سنة 1958، ثم في دبي سنة 1972، والشارقة سنة 1973، وفي رأس الخيمة سنة 1984.

تحتل الإمارات العربية المتحدة – وفقا لإحصائيات شركة بترول أبو ظبي لسنة 2022 – المرتبة السادسة عالميا من حيث المخزون المؤكد من النفط المقدر بـ 111 مليار برميل، و289 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي. (**مؤلف، 2021**) هذا بعدما كانت في حدود 97,80 مليار برميل سنة 2018 ما يعادل 5,8% من المخزون العالمي، و6000 مليار م^3 من الغاز(**ATLASOCIO, 2019**) . وتستحوذ إمارة أبو ظبي على ذلك المخزون بما يعادل 92 مليار برميل، ودبي بـ 4 مليار برميل. أما إنتاج الإمارات من النفط فقد بلغ ما يقارب 2,78 مليون برميل يوميا في أوت 2021 مبدية رغبتها في إنتاج 3,8 مليون برميل يوميا في اجتماع أعضاء الأوبك+ في مطلع جويلية 2021. (**العظيم، 2021**).

4 الأداء الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة

استطاعت دولة الإمارات العربية أن تفرض نفسها قطبا حضاريا عالميا ينافس الدول الكبرى المتطورة جدا، وهذا بفضل الطفرة الاقتصادية التي حققتها في فترة وجيزة لا تتعدى بضعة عقود من الزمن.

1.4 سمة الاقتصاد الإماراتي: ركز الاقتصاد الإماراتي خلال العقد الأول من تأسيس الدولة على الريع النفطي، غير أن الدولة عمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين إلى تبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات، وعلى إثر ذلك تخطت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي نسبة 74% سنة 2018 بعدما كان عند 42,9% سنة 1975. (**الفقير، أوت 2019، صفحة 2**)

فعند مقارنة حالة الإمارات العربية حين تشكلها وحالتها في الوقت الحاضر نكتشف أنها حققت انجازات هائلة، إذ أصبح لها بنى تحتية ضخمة، وارتفع المستوى المعيشي للأفراد المواطنين والمقيمين فيها ليصنف ضمن أعلى المراتب عالميا. وقد عرفت التنمية في الإمارات العربية المتحدة منحى تصاعديا ومرت خلال فترة 1972-2000 بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وهي فترة انتعاش أسعار النفط في الفترة 1975-1985 على إثر الصدمتين البتروليتين العالميتين، إذ ارتفع خلالها الناتج الداخلي الخام من 39,6 مليار درهم إلى 101,9 مليار درهم، بنسبة نمو سنوية قدرت بـ 15,7%، قدرت حصة النفط فيها بـ 66,5% عام 1975 ثم انخفضت إلى 44% سنة 1985 (عميرة، 2002، صفحة 5) على إثر ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 13,2 مليار درهم إلى 57,2 مليار درهم، بعد أن تم الاستثمار في قطاعات الكهرباء والماء، الصناعة التحويلية، الزراعة، البنوك والتمويل، العقارات، الخدمات الحكومية والنقل.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة انحصار أسعار النفط الممتدة من 1985 إلى 2000، فحتى وإن انخفضت نسبة معدلات النمو بسبب تقلبات أسعار النفط وأزمات الخليج، إلا أن الناتج الداخلي الخام ارتفع من 101,9 مليار درهم إلى 241,9 مليار درهم عام 2000، بمعدل سنوي بلغ 9,1%، كما تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 57,2 مليار درهم إلى 160 مليار درهم. (عميرة، 2002، صفحة 6)

وعليه ارتفع خلال هذه المرحلة الاستهلاك الكلي من 47,8 مليار درهم إلى 144,1 مليار درهم بمعدل نمو مقداره 13,2% سنويا، كانت حصة الاستهلاك الخاص 73%، ليصل بذلك استهلاك الفرد 46,4 ألف درهم عند عام 2000.

يبدو جليا من خلال الأرقام سابقة الذكر تراجع حصة المحروقات من إجمالي الدخل، إذ لم يعد يتجاوز نسبة 34,1% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بعدما كان 45% عند نهاية الثمانينيات و70% في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. ويوضح الجدول رقم 1 أدناه تفاصيل تنوع الاقتصاد الإماراتي.

الجدول 1: أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سنوات 2010، 2014، 2018 بالنسبة المئوية.

النشاطات	2010	2014	2018
الصناعات الاستخراجية	31,1	30,8	30
تجارة الجملة والتجزئة	11,9	11,6	11,6
التشييد والبناء	11	9,1	8,5
الأنشطة المالية والتأمين	6,9	8,3	8,5
الصناعات التحويلية	8	7,9	8,5
الأنشطة العقارية	4,9	5,4	5,9
النقل والتخزين	5,8	5,9	5,5
المعلومات والاتصالات	2,9	2,7	3
أخرى	17,5	18,4	18,7

المصدر: (الفقير، 2019، الصفحة 2)

يتبين من الجدول أعلاه أن الاقتصاد الإماراتي لم يعد اقتصادا ريعيا يقتصر على ما يجود به باطن الأرض من ثروات، وإنما هو اقتصاد متنوع يساهم القطاع الصناعي بنسبة 43,6% في الناتج المحلي الخام، كما يساهم قطاع الخدمات بـ 46,9 % منه. وتشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى أن قطاع الصناعات الإستخراجية لا يساهم سوى بـ 30% من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 2018، والباقي يأتي من مصادر مختلفة، أهمها التجارة والبناء والأنشطة المالية والتأمين. وللإشارة فإن أرقام الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

العربية في تصاعد مستمر، إذ سجلت 356,8 مليار دولار سنة 2020، إذ بلغت نسبة القطاع غير النفطي منه 83%. (العين الإخبارية، 2022).

وهكذا يساهم تنويع الإنتاج بالإمارات العربية في الحفاظ على ديناميكية الاقتصاد، وتجنب الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط سيما بعدما عرفته سنة 2014 وما صاحبها من قرارات خفض كمية الإنتاج الصادرة عن منظمة الأوبيك +. فعلى الرغم أزمة النفط إلا أن الاقتصاد الإماراتي حقق معدل نمو قدّر بـ 4,3% سنة 2014، و5,1% سنة 2015. غير أنه منذ سنة 2016 تراجعت نسبة النمو إلى 3,1 % ثم بلغت نسبة 0,5% سنة 2017، بفعل الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية وهو ما يبين أهمية هذا الأخير في الاقتصاد الإماراتي. **(الفقير، أوت 2019، صفحة 3)**

2.4 ركائز الاقتصاد الإماراتي: يرتكز الاقتصاد الإماراتي حاليا على ثلاث ركائز، هي الطاقة، والمال، واليد العاملة الأجنبية.**(Piram, 2010, p. 212)**

– القطاع الطاقوي: يحتل هذا القطاع الصدارة من حيث إسهامه في إيرادات الدولة وتطورها، كما يعد ركيزة النموذج الاقتصادي الإماراتي. ويمكن تقسيم إسهامات القطاع الطاقوي إلى خمس مستويات هي:

– المستوى الأول: الصناعة البتروغازية التي تختص في استخراج المحروقات، جزء منها موجه للتصدير، وآخر لتغطية حاجيات المواطنين وقطاع الصناعة المحلية.

– المستوى الثاني: قطاع البيتروكمياء والصناعة الصيدلانية والثقيلة كالحديد والصلب ومواد البناء.

– المستوى الثالث: قطاع السياحة والتجارة والفندقة.

– المستوى الرابع: قطاع النقل الجوي والبحري.

– المستوى الخامس: صناعة السفن البحرية.

وجاء ذكر هذه المستويات هنا باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النفط.

– القطاع المالي: يعد هذا القطاع الرافد الثاني للتنمية الإماراتية، وتستمد الإمارات أرصدتها المالية من مختلف صادراتها، على رأسها إيرادات المحروقات التي قدرها صندوق النقد الدولي سنة 2007 بحوالي 74,21 مليار دولار، وقد بلغت 252،44 مليار دولار مع نهاية 2019 على فترة امتدت على خمس

سنوات. (ابراهيم، 2020) من جهة أخرى شكلت الإمارات ستة صناديق سيادية موجهة للاستثمار في الداخل والخارج، أهمها جهاز أبو ظبي للاستثمار، مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وأبو ظبي القابضة، وجهاز الإمارات للاستثمارات. وحسب أحدث الإحصائيات ارتفعت القيمة الإجمالية للصناديق الستة إلى تريليون و402 مليار دولار عند نهاية سنة 2021. (**سميح، 2022**)

– اليد العاملة الأجنبية: تشهد الإمارات إقبال المهاجرين الأجانب عليها، ففي 2005 تم إحصاء 4,1 مليون قاطن بها، 825 ألف فقط هم إماراتيين أصليين والباقي أجانب. كما يبلغ عدد الإماراتيين الذين يشتغلون ممن هم في سن العمل 36,6**%** فقط ، ومعظمهم موظفون في القطاع الحكومي. فاعتماد الاقتصاد الإماراتي على اليد العاملة الأجنبية تعد من أهم نقاط الضعف التي تهدده.

3.4 الميزان التجاري الإماراتي: بلغت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية لعام 2021 ما يقارب 1,9 تريليون درهم إماراتي محققة نموا بنسبة 27**%** مقارنة بعام 2020، أين سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـ 96,64 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات 283,90 مليار دولار، والصادرات 380,54 مليار دولار. في الوقت الذي بلغت فيه الصادرات خارج المحروقات 354 مليار درهم محققة نموا بنسبة 33,3**%** مقارنة بسنة 2020. (**الإمارات، 2022**) هذا بعدما قدر فائض الميزان التجاري لسنة 2015 قيمة 35 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات 265 مليار دولار في حين قدرت الواردات 230 مليار دولار، هذا في الوقت الذي سجلت التجارة الخارجية من الخدمات التجارية والحكومية عجزا قدره 39,72 مليار دولار. (**الإمارات، 2022**).ويبين الجدول 2 أدناه قيمة الصادرات من السلع.

الجدول 2:قيمة التجارة الخارجية الإماراتية من السلع لسنة 2015 (بملايير الدولار الأمريكي)

المواد	الواردات	النسبة %	الصادرات	النسبة %
مواد زراعية	19,74	8,58	10,39	3,92
بترول ومنتجات منجمية	13,02	5,66	62,95	23,75
منتجات صناعية	180,97	78,68	120,88	45,61
سلع أخرى	16,24	7,06	70,76	26,70
المجموع	229,97	99,98	264,98	99,98

المصدر: وبتصرف من الباحث (Monde, 2022)

يبين الجدول 2 اعلاه أن الميزان التجاري الإماراتي لسنة 2015 سجل عجزا فيما تعلق بالمنتجات الصناعية، على غرار الحديد والصلب، والمواد الكيميائية والبتروكيميائية، والمواد الصيدلانية، آلات وتجهيزات وسائل النقل، أدوات الإعلام الآلي، وسائل الاتصال، السيارات وقطع الغيار، وغيرها. في حين سجلت إيرادات الدولة من البترول 52,36 مليار دولار خلال نفس السنة. كما يبقى نصيب القطاع الزراعي من أضعف القطاعات نشاطا في مجال التجارة الخارجية الإماراتية.

أما إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2020، فقد بينت أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة العشرين (20) عالميا بصادرات بلغت 280 مليار دولار وواردات بلغت 262 مليار دولار وبهذا تكون من بين الدول العشرين الأكثر نشاطا في التجارة الدولية . أما من حيث الخدمات فقد استطاعت الإمارات تقليص الفجوة إلى مليار دولار فقط، إذ بلغت صادراتها 72 مليار دولار مقابل 73 مليار دولار للواردات، بعدما كانت الفجوة تعادل 39,72 مليار دولار سنة 2015.(**OMC**, **2020**, **p**. **86**)

5 ربط السياسة الخارجية بالأهداف الاقتصادية

يتفق الكثير من المتخصصين في حقل السياسة الخارجية بأن هذه الأخيرة في خدمة السياسة الداخلية، إذ تسهر على تحقيق المصالح القومية. (**Sabourin**, **1970**, **p**. **41**) كما أن السياسة الخارجية كثيرا ما تعكس الأوضاع الداخلية للدولة، إذ كلما كانت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية

مستقرة كلما كانت السياسة الخارجية نشطة، والعكس عندما تسيطر الأزمات على الساحة الداخلية فإن نشاط السياسة الخارجية ينحسر إلى حد بعيد.

أصبح في الوقت الراهن من الصعب الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية للدولة خاصة عندما يتعلق الأمر بصنع السياسة العامة التي يقصد بها جملة الإجراءات المتخذة لعلاج مجموعة معينة من المشاكل، أين تتلاشى الحدود بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، في وقت تزايدت النشاطات المختلطة التي تهتم بها السياستان معا، والتي تشمل معظم نشاطات الحكومة على رأسها مسائل الدفاع والاقتصاد والمالية والتكنولوجية.(**Merle, 1976, p. 412**)

وهذا ما ينطبق على دولة الإمارات العربية التي دفعتها ظروفها الطبيعية الصعبة غير المساعدة لتحقيق الأمن الغذائي إلى البحث عن البدائل خارج إقليمها، لاسيما من خلال استغلال شبكة من الموانئ الدولية لتغطية العجز الذي تعاني منه.

1.5 الاستثمارات الإماراتية في الخارج: بالنظر إلى الإمكانيات المالية الضخمة التي تتوفر عليها خزينة الإمارات العربية المتحدة، والسياسة البراغماتية المتبعة من قبل صناع القرار، فلا غرو أن تنال الاستثمارات في الخارج اهتماما كبيرا في عدة مجالات وفي مختلف أنحاء العالم.

ففي إفريقيا، ومنذ تنظيم دبي للمنتدى العالمي الإفريقي للأعمال سنة 2013 والتجارة البينية في تزايد مستمر، إذ زادت التجارة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2012-2017 بـ 700%. ومن بين القطاعات المستهدفة من قبل المستثمرين الإماراتيين نذكر قطاع الاتصالات حيث تتواجد شركة " اتصالات " في إحدى عشر دولة في غرب وشمال إفريقيا، إلى جانب الاستثمار في قطاع الطاقة الشمسية. (**Samaan, 2021, p. 8**)

وقصد تحقيق الأمن الغذائي وتغطية حاجيات المجتمع الإماراتي الغذائية التي كانت تستورد 90% منها، اتبعت الدولة سياسة شراء الأراضي ذات الجودة العالية أو استئجارها بمساحات شاسعة في مختلف أنحاء العالم لمضاعفة استثماراتها الزراعية، وإنشاء مصانع للمواد الغذائية خارج الإقليم الإماراتي. ففي الدول الإفريقية التي تسمح قوانينها للأجانب بالتملك، كنيجيريا، ناميبيا، المغرب، غانا والسودان، استطاعت

الإمارات شراء أكثر من 400 ألف هكتار من الأراضي. وقد رصدت شركة " الظهرة للزراعة " عشرة ملايير دولار أمريكي سنة 2015 لذلك. ولاقتناء الأراضي يعتمد القادة الإماراتيون على سياسة كسب ود الأطراف المؤثرة في صناعة القرار في تلك الدول المستهدفة بإتباع النظام الزبائني، الذي تعتمد عليه كثيرا إمارة دبي. (**Samaan, 2021, p. 10**)

وهكذا استطاعت الإمارات تأمين مخزون من السلع الإستراتيجية للدولة يغطي حاجياتها لسنة كاملة، بعدما أنشأت مصافي وصوامع عملاقة، وبالتالي استطاعت التحول من دولة تعاني من أزمة الأمن الغذائي إلى دولة تصدر أكثر من 80% من الغذاء. (**محمد، 2018**). وتملك الإمارات في هذا الصدد شركات عملاقة على غرار شركة الغدير للحبوب التي تبلغ مداخلها 3 مليار دولار سنويا، وشركة الخليج للسكر التي تقدر مداخيلها بـ 1 مليار دولار، وهذا بعد استثمار أموال ضخمة.

إن إصرار الدولة وعزمها على إحداث تحول في الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تأسيس شركات متخصصة في مجالات متنوعة من قطاع الزراعة والفلاحة، حتى لا تدخل في المنافسة التي قد تؤدي بها إلى الإفلاس. فعلى سبيل المثال تخصصت شركة إمارات المستقبل في إنتاج الثروة الحيوانية والتي استثمرت في كل من مصر وإثيوبيا واستراليا والأردن، في حين اهتمت شركة " النخبة الزراعية " بمجال الخضر والفواكه والتي تنشط بالمغرب وصربيا ورومانيا، وهكذا الحال لشركة الأعلاف، وشركة الفوعة للتمور، ...وغيرها. (**محمد، 2018**)

2.5 السيطرة على الموانئ وتأمين الطرق التجارية بالمنطقة: تبنت الإمارات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تجاه إفريقيا إستراتيجية اقتصادية وأمنية، سعت من خلالها إلى التواجد في كل أنحاء القارة، اعتمادا على استثمارات الشركة العملاقة " موانئ دبي العالمية " المتخصصة في تسيير الموانئ البحرية من جهة، وبناء قواعد عسكرية على أراضي هذه الدول بهدف حماية استثماراتها وتأمين مسالكها التجارية من جهة أخرى.

ففي الدول البعيدة عن مضيق باب المندب استطاعت شركة موانئ دبي العالمية من افتكاك حقوق تسيير سبع موانئ بحرية متواجدة بخمس دول، هي ميناء داكار بالسنغال، ميناء الجزائر وميناء جن جن

بدولة الجزائر، ميناء سخنة بمصر، ميناء بربرة بالصومال، وأخيرا ميناء مابوتو بزيمبابوي. إضافة إلى تسيير عدة موانئ حاويات، (**Samaan, 2021, p. 9**) استهدفت الإمارات من خلالها تسهيل عملية نقل منتجات استثماراتها من هذه الدول والمناطق القريبة منها.

وبخصوص شرق إفريقيا – خاصة القرن الإفريقي – (**Elie, 2021**) فقد مزجت الإمارات العربية بين السياسة الاقتصادية والأمنية، حيث ربطت انجاز المشاريع التنموية بالترخيص لها ببناء قواعد عسكرية تستخدمها كنقاط ارتكاز لقواتها الجوية التي تشارك في الحرب اليمنية. فأقامت سنة 2015 قاعدة عسكرية في مدينة عصب الإريترية الواقعة على سواحل البحر الأحمر القريبة من مضيق باب المندب، مقابل عصرنة مطار أسمرة وميناء عصب.

وكانت صفقة ميناء عصب قد سبقت بصفقة ميناء " دوروليه Doraleh" بجيبوتي سنة 2006، إذ تحصلت الشركة الإماراتية على تنازل لها لتسيير الميناء لمدة ثلاثين سنة، ثم ميناء بربرة بأرض الصومال منذ 2016 لمدة ثلاثين سنة كذلك، حيث رصدت 400 مليون دولار لتوسيعه وتطويره مقابل السماح لها بإنشاء قاعدة عسكرية بحرية – جوية على أراضيها. وفي سنة 2017 وقّعت شركة دبي للموانئ على اتفاقية تسمح لها بتسيير ميناء " بوصاصو " بمنطقة أرض البنط « Puntland » بالصومال حيث استثمرت 336 مليون دولار.

كان الهدف من هذه الإستراتيجية هو تأمين الجهة الغربية من مضيق باب المندب الممر الرئيسي للتجارة الإماراتية من وإلى أوروبا وأمريكا، وكذا الحفاظ على مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع مستقبلا في مرحلة ما بعد النفط، وهذا بالاستثمار خارج قطاع النفط في إفريقيا. فتحكُم الإمارات في تسيير أكثر من 60 محطة بحرية في العالم يفسح لها المجال للوصول إلى مختلف الثروات الطبيعية لهذه الدول خاصة الضعيفة منها، كالدول المحيطة بباب المندب شرقا وغربا التي تتوفر فيها الموارد المائية، وتتميز تربتها بالخصوبة. وما يؤكد هذا التحليل هو أن الهدف من الاستثمار في ميناء عصب يرجع إلى قرب اريتريا من إثيوبيا والسودان اللتان تتمتعان بكل مقومات الزراعة والفلاحة.

3.5 توظيف المصادر الاقتصادية لتحقيق الطموحات الجيوبوليتيكية: حتى يتسنى للإمارات العربية التمركز عبر مختلف أنحاء العالم قامت بترقية مكتب المساعدات الدولية إلى وزارة المساعدات الدولية والتنمية ثم بدمجها في وزارة الشؤون الخارجية سنة 2016(**Henderson, 2017, p. 86**) ، لذا توصف السياسة الخارجية الإماراتية بأنها سياسة ذات رأسيين « bicéphale »، رأس موجه اقتصاديا تقوده إمارة دبي وآخر ذو توجه أمني تقوده إمارة أبو ظبي. وهو ما يفسر قدرتها على التعامل مع طرفين متصارعين، كتحالفها سياسيا وعسكريا مع العربية السعودية في الوقت الذي تعتبر فيه إيران الإمارات العربية المتحدة شريك اقتصادي مركزي حيث تحتل الأخيرة المرتبة الثانية من حيث سوق الاستيراد والثالثة من حيث سوق التصدير في إيران وفقا لإحصائيات المنظمة الإيرانية لترقية التجارة لسنة 2018 **(Coville, 2019, p. 5).**

فإلى جانب فرض دولة الإمارات العربية نفسها كقطب اقتصادي تجاري عالمي بفضل احتياطاتها المالية الضخمة وشركتها العالمية للموانئ، بدأت منذ 2010 تلعب دور الفاعل الإقليمي في المجال الأمني مما منحها لقب " اسبرطة الخليج " لتعدد تدخلاتها العسكرية في المنطقة منذ بداية أحداث الربيع العربي، بداية بتدخلها بمعية العربية السعودية في البحرين في إطار عملية الدرع في شهر مارس 2011 لقمع المتظاهرين ضد نظام الحكم، ثم مشاركتها إلى جانب قوات حلف الناتو لإسقاط نظام معمر القدافي، ثم في سوريا منذ 2014 في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وأخيرا مشاركتها في حملة الحزم باليمن منذ مارس 2015.

وقد أحدثت الإمارات العربية بذلك تحولا جذريا في مبادئ سياستها الخارجية بتخليها عن عقيدتها العسكرية القائمة على الحياد الإقليمي أين كانت تكتفي بالدفاع عن أمن إقليمها دون الانخراط في الصراعات الإقليمية والدولية، وتبنيها لعقيدة عسكرية هجومية لحماية مصالحها الحيوية، وإعلانها الحرب ضد الحركات الإسلاموية خاصة حركة الإخوان المسلمين التي عملت الإمارات على دعم كل من يحاربها باعتبارها عامل عدم استقرار في المنطقة العربية، بداية بتدعيم عبد الفتاح السيسي بمصر لوجستيكيا وماليا، ثم دعم اللواء حفتر في ليبيا، وكذا المجلس العسكري السوداني بعد الإطاحة بعمر البشير عام 2019.

ويعد محمد بن زايد – ولي عهد أبو ظبي – صاحب خيار تبني دور القائد الإقليمي، فبعد الانتهاء من عملية بناء الجيش الوطني التي امتدت من 2004 إلى 2011 المدعومة بالصناعة العسكرية المتقدمة، بدأت مرحلة تبني سياسة دفاعية وطنية ترمي إلى إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة. ويعد تراجع الدور الأمريكي الأمني في المنطقة منذ أحداث الربيع العربي أحد العوامل التي دفعت بالإمارات العربية إلى العمل على ملء الفراغ والإعلان عن دفاعها عن استقرار المنطقة ضد التهديدات الإرهابية والحركات السياسية الإسلاموية.(**E-Saker, 2021, p. 33**)

6. الخاتمة:

احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة بخمسينيتها الأولى منذ شهرين فقط، فقد تأسست هذه الدولة بصفة رسمية في 2 ديسمبر 1971، وفور تأسيسها سارعت الجامعة العربية إلى تقديم مساعدات مالية وفنية حتى تتمكن من خطو خطواتها الأولى وسط أعضاء المجموعة الدولية. غير أنه شتان بين الأمس واليوم، فالدولة التي كان يحدق بها خطر الزوال – بالنظر إلى مساحتها الصغيرة جدا والقوى المحيطة بها القادرة على ابتلاعها – أضحت اليوم دولة تتدخل في شؤون دول المنطقة وتقرر مصير بعض الشعوب.

فعلى عكس العديد من الدول النفطية كالجزائر مثلا، قررت الإمارات منذ الوهلة الأولى عدم الاعتماد على مصدر دخل واحد فقط، فاستندت على إيرادات الدولة من المحروقات لدفع القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى الأمام على غرار الصناعة والزراعة والخدمات، وكانت النتيجة تجاوز المداخيل خارج النفط مداخل النفط مع بداية الألفية الجديدة، وبروز اسمها ضمن الدول الأكثر انتعاشا على المستوى العالمي.

وما يلفت الانتباه هو إستراتيجية الدولة الزراعية، فعلى العكس من عديد الدول التي لها مساحة شاسعة، تتميز بتنوع أقاليمها وأنماطها المناخية، فإن جغرافية الإمارات شحيحة في مجال الزراعة، ورغم ذلك بحث صناع القرار عن بديل، واستطاعوا أن يحولوا البلاد من دولة تهددها أزمة الأمن الغذائي إلى دولة تصدر إلى مختلف نقاط العالم، اعتمادا على أراضي وموانئ غيرها من الدول، وهو ما يؤشر على مدى نجاعة سياسة الإمارات الخارجية.

إن موضوع اقتصاد الإمارات العربية يجب أن تولى له أهمية قصوى من قبل صناع القرار في الجزائر، البلد الذي يعاني من أزمة الأمن الغذائي، وتدهور مستوى معيشة شريحة واسعة من أفراد المجتمع الجزائري، في الوقت الذي تملك فيه الجزائر كل المقومات التي تمكنها من التحول إلى دولة مصدرة لمختلف المحاصيل الزراعية والحيوانية.

7. قائمة المراجع:

1.7. المراجع باللغة العربية:

1 – حسين ابراهيم العطار، (2009)، إتحاد دولة الامارات العربية واستقلال البحرين وقطر في الوثائق والمصادر الرسمية دراسة لفترة (1968-1971)، *الرزنامة* (7)، الصفحات 301-246.

2 – ر.ف. كليكوفسكي، ف.أ. لوتسكييفيتش. (1985)، *المعضلات الاجتماعية- الاقتصادية للبلدان النامية: الإمارات العربية*، (حسّان اسحق، مترجم)، سوريا: شركة قولي.

3 – محمد حسين العيدروسي، (2002)، *الإمارات بين الماضي والحاضر*، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الحديث.

4 – محمد حمزة حسين، لبنى رياض عبد المجيد، (ديسمبر، 2017)، هياكل صنع السياسة الخارجية الإماراتية، *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو* ، *5* (4)، الصفحات 1111-1124.

5 – سحر محمد الفقير، (أوت 2019)، *دراسة تحليلية لمسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة وأهمية الشراكة مع القطاع الخاص*، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

6 – الامارات العربية المتحدة، (1971)، *الدستور*. تاريخ الاسترداد 27. 01. 2022، من www.constituteproject.org

7 – بدون مؤلف، (2. 12. 2021)، الإمارات تعلن وصول الاحتياطي النفطي إلى 111 مليار برميل، *الشرق الأوسط* ، العدد 15710، متوفر على الرابط https://aawsat.com، تاريخ الاسترداد 2022.04.05.

8 – بدون مؤلف، (2022.1.5)،الناتج المحلي الإماراتي في 50 عام ...، العين الإخبارية، العدد 15710، متوفر على الرابط https://al-ain.com/article/uae-gdp-continuous-upward-journey-over-5-decades، تاريخ الاسترداد 2022.04.05.

9 – رامي سميح، (29. 01. 2022)، *الصناديق السيادية الإماراتية قوة اقتصادية هائلة ترسخ ملاءتها المالية عالميا*، متوفر على الرابط www.albayane.ae، تاريخ الاسترداد .29 1. 2022.

10 – عبد الحي محمد، (1. 10. 2018)، *"تحالف الأمن الغذائي" نموذج للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص استثمارات الإمارات الزراعية سلة غذاء عالمية*، (البيان الاقتصادي، المحرر)، متوفر على الرابط www.albayan.ae/economy/local-market/2018-10-1.3394761، تاريخ الاسترداد 31. 1. 2022.

11 – محمد سعيد عميرة، (2002)، *اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية*، متوفر على الرابط http://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/217.pdf، تاريخ الاسترداد 20. 01. 2022.

12 – هدير عبد العظيم، (27. 07. 2021)، أزمة أوبيك المؤجلة .. لماذا ترغب الإمارات في إنتاج المزيد من النفط؟، متوفر على الرابط https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2021/7/27/ ، تاريخ الاسترداد 28. 01، 2022.

13 – وكالة أنباء الإمارات، (27. 02. 2022)، *التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات*، متوفر على الرابط www.emaratalyoum.com ، تاريخ الاسترداد 05. 04. 2022.

2.7 قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

14 - Es-Saker, Walid, (2021), *La politique étrangère des micros Etats entre l'influence de la coopération internationale et les éxigences de la démonstration de la puissance*, Bordeau: Centre Montesqieu de rechèreches politiques.

15 - Bourgey, André, (2009/2), L'Histoire des Emirates Arabes du Golf, *Hérodote* (133), pp. 92-99.

16 - Elie, Diane, (2021, 5), *La politique des Emirats Arabes Unis au tour du détroit de Bab-el-Mandeb*, (L. p. IHEDN, Éditeur), sur http://jeune-ihedn.org, Consulté le 12 5, 2021.

17 - Henderson, Christian, (2017), The UAE as a Nexus State, *Journal of arabian studies* .

18 - Merle, Marcel, (1976), politique interieure et politique exterieure, *Politique Etrangère* (5), pp. 409-421.

19 - Piram, Keyvan, (2010), Les Emirats Arabes Unis, un Etat pétrolier prospère aux pieds d'argile, *AFRI* , *11*, pp. 207-222.

20 - Sabourin, Louis, (1970), L'influence des facteurs internes sur la politique étrangère canadienne. *Revue Etudes Internationales* , *1* (2), pp. 41-63.

21 - Samaan, Jean-Loup, (2021, 09), Les Emirats Arabes Unis en Afrique les ambitions parfois contrariées d'un nouvel acteur régional, (IFRI, Éd.) *Notes de l'IFRI* .

22 - ATLASOCIO, (2019, 10 03), *classement des Etats du mondes*, , sur http:// atlasocio.com, Consulté le 01 28, 2022.

23 - Coville, Thierry, (2019, Mars), *Points sur les relations commerciales entre EAU/Iran et Quatar/Iran*, sur https://www.frstrategie.org/sites/default/files/documents/programmes/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/publications/201915.pdf dfgf) .fgf .(*gdf* .fdg: dfg, Consulté le 04 05, 2022.

24 - Monde, Perespective, (2022, 1 23), *Emirats Arabes Unis, importations et exportations*, sur http://perespective.usherbrook.ca/bilan/servlet/BMImportation pays/ARE/2015/ ?, Consulté le 1 23, 2022.

25 - OMC, (2020), *Examen statistique du commerce mondial 2020*, sur www.wto.org, Consulté le 1 24, 2022.